واو الجمع
دراسة نحوية دلالية

The Plural WAW (و): A Semantic and Syntactic Study

د. حسن محمد معافى علي المهدلي[1]
Dr. Hassan Muhammad Ma'afa Al-Mahdaly
د. إبراهيم قايد صالح الحباري[2]
Dr. Ibrahim Qaid Saleh Al-habbari

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.17

(1) أستاذ النحو والصرف المساعد بجامعة إقليم سبأ
عنوان المراسلة : H.almahdaly@usr.ac
(2) أستاذ النحو والصرف المساعد بجامعة إقليم سبأ
عنوان المراسلة : ebbraheem716@gmail.com

مستخلص البحث:

لمعنى الجمع في كلام العرب – نظمه ونثره – دلالات متنوعة، تظهر من خلال السياق والتراكيب، ولا غرو فإنَّ (الواو) تأتي لمعناه، سواءً أكانت عاطفة أم معية، وهذا الدارسة الموسومة بـ» واو الجمع دراسة نحوية دلالية» اتخذتِ المنهج الوصفي التحليلي طريقًا؛ لإظهار مواضعها، وبيان دلالاتها.

ففي التمهيد تناولتْ الدراسة مخرج (الواو) وصفاتها وأهميتها، وتعرضتْ في المبحث الأول لـ(واو) الجمع بوصفها حرف عطف، ذاكرةً مواضع ذلك، ودلالاتها، أما المبحث الثاني، فتناولتْ فيه واو الجمع بوصفها اسماً بمعنى (مع)، مبيِّنَةً مظان ذلك، ومعانيها، والفرق بين واوي الجمع (العاطفة، والمعية)، ثم اخْتُتِمت بما توصلنا إليه من نتائج، ومن ذلك: أن (واو) العطف معناها الجمع، على مذهب البصريين والكوفيين، وتختص بخصائص، منها: أنها لمطلق الجمع، وتشابه بعض أحرف العطف، كـ: (أَمْ)، و(حتى)، و تشارك (أو)، و (البَاء، و مِنْ) في المعنى.
وتأتي (واو) المعية ومعناها الجمع إذا جاء بعدها اسم (مفعولٌ معه)، أو فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة على الأرجح بوساطتها، بعد نفيٍ محضٍ أو طلب، إذ يتفقان في أنَّ كلتيهما تدلان على الجمع في آنٍ واحد، وتختلفان في أنَّ الأولى لا عمل لها، والأخرى تعمل النصب بوساطة (أن) وأنَّ (واو) المعية لا تقتضي مشاركة الثاني للأول في الفعل بخلاف العاطفة.

وأوصتْ الدراسة بجملة من التوصيات أهمها: تبنِّي دراسة بقية دلالات معاني حرف (الواو)، وانتهى البحث بثبتٍ للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: الواو، الجمع، المعية، العطف.

Abstract

The meaning of plural in the speech of the Arabs - verse and prose - has various connotations، which appear through the context and structures. It is not surprising that (waw) comes to its meaning، whether it is Waw of coordinating conjunctions or Waw of accompaniment. This study، which is entitled "The plural WAW: a semantic and syntactic study"، follows the descriptive-analytical approach; which aimed to show WAW's positions and their connotations. In the introduction section، the study dealt with the articulation of (Waw)، its characteristics and importance. In the first section، the researchers discussed the plural (waw) as a Waw of coordinating conjunctions، as well as showing its positions and implications as well as the difference between Waw of coordinating conjunctions and Waw of accompaniment. Then they concluded that (Waw) of coordinating conjunctions means plural، according to Basri and Kufic scholars. It has such characteristics among which is its use for the absolute plural، and the similarity of some letters of conjunctions as: (um)، (Hata- until)، and it shares (or)، and (ba، and min) in the meaning. Waw of accompaniment comes with its meaning of plural if after it comes a noun (object with it)، or a verb in the present tense that put in the subjunctive form by (an) is most likely implied by it after a pure negation or request.

As they agree that both denote the plural at the same time، and they differ in that the first has no action، and the other works the accusative by means of (an)، and that Waw of accompaniment does not require the participation of the second with the first in the action other than the coordinating conjunctions. The study recommended a set of recommendations، the most important of which are: adopting the study of the rest of the semantics of the meanings of the letter (Waw)، and the research ended with an inclusion of the sources and references.

Keywords: Waw، plural، Waw of coordinating conjunctions، Waw of accompaniment.

مقدمة البحث:

إنَّ اللغة العربية ثريةٌ بحروفها وكلماتها وتراكيبها المتعددة، وأساليبها المتنوعة، ولا يختلف اثنان بأنهُ لا تنافسها لغة في ترادف ألفاظها، وسر تراكيبها. وما لفت انتباهنا هو حروف معانيها التي كثرت وتعددت، زينت جُمَلها، وسبكت نظمها، بحيث لو حُذف أحد هذه الحروف؛ لاختل نظامها، وضاع معناها، ومن هذه الحروف الكثيرة (الواو) حرف مشترك بين أسمائها وأفعالها – لا تكاد تخلو منه جملة في كلامها– تعددت معانيها، وكثرت استعمالاتها، ما بين ربط بين الجمل والكلمات، والفقرات والعبارات؛ حتى صارت حرفًا مشتركًا، واسمًا، وضميرًا، بل وظرفًا. وقد أوصل النُّحاة معانيها إلى عشرين معنىً. ولما كثرت معانيها، والتبست عند كثيرٍ من الدارسين والمهتمين باللغة العربية – سيما النحو والصرف– ارتأينا أن نكتب حول معنىً من معانيها، على أن نجلو بعض اللبس، ونظهر ما خفي من الدلالات حول معنى الجمع الذي يُساق له حرف الواو عاطفة أو معية.

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث في السؤالين الآتيين:

– ما دلالة واو الجمع بوصفها حرف عطف؟
– كيف تكون واو الجمع اسمًا بمعنى (مع)؟

أهداف البحث:

1. الكشف عن دلالات (واو) الجمع التي تكون حرف عطف.
2. مناقشة الكيفية التي تكون فيها (واو) الجمع اسمًا بمعنى (مَعَ).

أهمية و أسباب اختيار البحث: تتمثل أهمية البحث في الآتي:

–الرغبة في جمع ما تفرَّق من مظانِّ (الواو) الجمعية في بحثٍ واحدٍ.
–كشف بعض دلالات واوي الجمع في كلام العرب.
–إفادة طلبة العلم المختصين في هذا المجال.

حدود البحث: تقتصر حدود البحث على دراسة واوي الجمع (العاطفة والمعية) نحويًا ودلاليًا.

منهج البحث: اعتمدتْ هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ إنه الأنسب لموضوع هذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

1– الواوات والياءات في النَّحو والصرف – رسالة ماجستير في اللغة العربية مقدمة من الطالبة: فتحية حسين عطار، بإشراف، د.: محمد هاشم عبد الدائم، بجامعة أم القرى مكة الكرمة، 1403هـ – 1983م. **2–** (الواو والفاء وثم) في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية إحصائية، رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة: صفاء عبدالله نايف حردان، إشراف أ.د: أحمد حسن حامد، جامعة النجاح الوطنية 2008م. وفي كلتا الرسالتين لم تفرد (واو) الجمع بدراسةٍ خاصة كما في هذه الدراسة.

هيكل البحث: تمهيد، ثم المبحث الأول: (واو) الجمع بوصفها حرف عطف، ثم المبحث الثاني: (واو) الجمع بوصفها اسم بمعنى (مَعَ)، ثم الخاتمة، وأهم النتائج.

تمهيد:

للواو أنواع كثيرة منها ما يعود إلى حرفيتها، وبعضها يعود إلى محلها من الإعراب، كما أنَّ بعضها الآخر يعود إلى اسميتها، فهي حرف، وهي اسم، كما أن لها معانيًا كثيرةٌ تُساق لها.

وما يَخُصُّ دراستنا هذه هي (الواو) التي تكون بمعنى الجمع.

مخرجها: (الواو) هي الحرف السابع والعشرون من حروف الهجاء، ومخرجها مخرج الفاء (من الشفتين)، وهي من حروف الإخفاء؛ بل إنَّ الإخفاء يكون أشدَّ ما يكون فيها وفي الفاء[1].

وهي حرف مد، مجهور، يخرج من الشفة، ثم يهوي في الفم، فينقطع آخره عند مخرج الألف. قال الخليل – رحمه الله–: «ولذلك ألحقوا الألف بعده في الخط في نحو: آمنوا، وظلموا، وولوا، ولووا، وما أشبهه»[2].

تأتي على وزن فَعَل، وَلَامُهَا، قِيل: (وَاوٌ)، وَقِيل: (يَاءٌ)؛ لِأَنَّ تَرْكِيبَ أُصُولِ الْكَلِمَةِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ نَادِرٌ[3].

وتجمع (الواو) على واوات. فإذا جمعت على أفعال، قلت: أواه، أو على أفعل، قلت: أو، وذلك على أن ألفها واو؛ وعلي أياء وأي، إذا كانت ألفها ياء، وتصغير الواو أوية أو ووية[4].

صفاتها: ويمكن إجمال صفاتها في ست صفات، وهي: الجهر، التوسط، الاستفال، الانفتاح، الإصمات، اللين. سمَّى سيبويه الواو والياء من الحروف اللينة؛ «لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع

(1) ينظر تاج العروس، للزبيدي (40/ 263).
(2) التحديد في الإتقان والتجويد، لأبي عمرو الداني (ص: 169).
(3) معجم متن اللغة، لأحمد رضا (692/5).
(4) المصدر نفسه.

غيرهما، كقولك: وأيٌّ، والواو، وإن شئت أجريت الصوت ومددت»[5]، وكذلك وصفها ابن جني بقوله: «وأمَّا الواو فتضم لها معظم الشفتين، وتدع بينهما بعض الانفراج، ليخرج فيه النفس، ويتصل الصوت»[6].

وسمّيت باللينة: «لما فيها من قبول التطويل لصوتها، وهو معنى اللّين»[7]. «اتساع مخرج الياء والواو؛ لأنك قد تضم شفتيك في الواو، وترفع في الياء لسانك قبل الحنك، وهي الألف. وهذه الثلاثة أخفى الحروف؛ لاتساع مخرجها. وأخفاهن وأوسعهن مخرجًا: الألف، ثم الياء، ثم الواو»[8].

أهميتها: تحتلُّ الواو موقعًا مهمًا بين حروف الهجاء، قلَّما تجد حرفًا من حروف الهجاء مثله. والمتأمل لكلام العرب يجد أنه لا تخلو جملة أو سطر منها. نستطيع أن نقول عنها: هي حرف، وهي كلمة، وهي علامة، كما أنها أداة ربط بين الجمل، وتشكِّل مع غيرها مدًا، ونداء، فلا يمكن الاستغناء عنها بأي حالٍ من الأحوال.

(**5**) الكتاب لسيبويه (435/4).
(**6**) سر صناعة الإعراب، لابن جني (21/1).
(**7**) الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين (317/2).
(**8**) الكتاب، لسيبويه (4/ 436).

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.17

المبحث الأول

(واو) الجمع حرف عطف

العطف في اللغة: جاء العطف في اللغة بمعنى الصرف، والثنْي، والإمالة يقول الفيومي: عَطَفْتُهُ عَنْ حَاجَتِهِ عَطْفًا صرفتُه عنهَا، وَعَطَفْتُ الشَّيْءَ عَطْفًا ثَنَيتُهُ، أَوْ أَمَلْتُهُ فَانْعَطَف، وَعَطَفَ هُوَ عُطُوفًا مَالَ[9]. وتأتي (الواو) حرفًا بمعنى الجمع إذا كانت للعطف، قال أبو علي الفارسي: «معنى (الواو) في الحقيقة الاجتماع، وهي لا تكون للعطف إلا ومعنى الاجتماع لها لازم»[10].

يقول ابن هشام: «والعطف فِي اللُّغَة الرُّجُوع إِلَى الشَّيْء بعد الِانْصِرَاف عَنهُ»[11].

العطف في الاصطلاح: استُفيد من معناه اللغوي لمعناه الاصطلاحي، إذ يقول أبو البقاء العكبري: «العطفُ ليَّ الشَّيْء، والالتفات إِلَيْهِ، يُقَال: عطفت الْعود إذا ثنيته، وعطفت على الْفَارِس الْتفت إِلَيْهِ، وَهُوَ بِهَذَا الْمَعنى فِي النحو؛ لأنَّ الثَّانِي ملويٌّ على الأوَّل، ومثني إِلَيْه؛ وَلذَلك قدَّرت التَّثْنِيَة بالْعَطف، والعطف بالتثنية»[12].

النسق في اللغة: النسق (بفتح السين)، بمعنى المنسوق، من نسقت الشيء نسْقًا (بالتسكين)، إذا أتيت به متتابعًا[13]؛ وعليه فإنه يلحظ جليًا الدلالة الجمعية في لفظي: العطف، والنسق، أي أن كلا اللفظين يدل على معنى الجمع.

النَّسق في الاصطلاح: يتضح تعريف النسق في اصطلاح النُّحاة من تعريفه اللغوي، يقولون بأنه: التّابعُ المتوسّط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف؛ وهي عشرة[14].

سبب التسمية: من خلال ما سبق يتبين سبب تسميته بالنسق (بفتح السين)؛ لأنَّ ما بعد حرف العطف على نظم ما قبله في إعرابه ونسقه –كما في التعريف اللغوي– فالنسق النظم: يُقال هذا على نَسَقِ هذا، أي على نَظْمه.

مصطلحات عطف النسق: سارَ مع الكوفيين فِي استعمالِهم مصطلحَ «عطف النسقً»، والبصريون

(**9**) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي (416/2).
(**10**) التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي (242/4).
(**11**) شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام (ص: 297).
(**12**) اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري (416/1).
(**13**) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للوقاد (153/2).
(**14**) حروفُ العَطْفِ هي: الواوُ، الفاءُ، ثُمَّ، حتىَّ، أَوْ، أَمْ، لا (بعدَ إيجابٍ)، لكنْ (بعدَ نفيٍ)، بَلْ. اللمحة في شرح الملحة، للصائغ (689/2).

يقولون: العطف بالحروفِ، والشركة[15]، واشتهر عند العلماء والمتعلمين والمؤلفين بعطف النسق.

فـ «الواو هي أصل حروف الْعَطف، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَنَّهَا لَا توجب إِلَّا الِاشْتِرَاك بَين الشَّيئَيْنِ، أو الأشياء فِي حكم واحِد، وَسَائِر حروف الْعَطف توجب زِيَادة حكم على هَذَا، أَلا ترى الْفَاء توجب التَّرْتِيب، كَانَت فِي هَذِه الْحُرُوف زِيَادَة معنى على حكم الْعَطف و (أَو) للشَّكّ، و (بل) للإضراب، فَلمّا صَارَت فِي المعنى كالمركَّبة، وَالْوَاو مُفْردة، فَصَارَت كالبسيط، والمركب بعد الْمُفْرد الْبَسِيط، فَلهَذَا صَارَت (الْوَاو) أصلًا [16].

ولذلك فهي تتشارك مع بعض حروف العطف في بعض المعاني، وتنفرد بمعانٍ أُخَر.

أقوال العلماء في واو العطف

اختلف النُّحاة والفقهاء في (الواو) العاطفة هل للترتيب أم لمطلق الجمع؟ على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها لمطلق الجمع، ذكر ابن هشام أن السيرافي قال: «أجمع النحويون واللغويون من الْبَصرِيين والكوفيين على أَن الْوَاو للْجمع من غير ترْتِيب»[17]. واستدلوا بعدة شواهد، منها:

قوله تعالى: ﴿يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[آل عمران:43]، فالواو لم تقتض الترتيب. وقوله تعالى: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾[البقرة:58]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدا﴾[الأعراف:161]، والقصة واحدة، فلو كانت الواو تقتضي الترتيب لوقع التناقض بين مدلولي الآيتين. وقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا﴾[الجاثية:24]، وليس مرادهم حياة بعد الموت؛ لأنهم لم يكونوا يعترفون بها، فلم يبق مرادهم إلا الحياة التي تسبق الموت، فلو كانت الواو تقضي الترتيب لتناقض كلامهم، مع وروده في القرآن الكريم. و قوله ﷺ: (لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان، قولوا ما شاء الله، ثم شاء فلان)[18]، مما يَدُلُّ على أنَّ الواو للجمع لا للترتيب. ومن ذلك قول امرئ القيس[19]:

فقلت له لما تمطى بجوزه ..... وأردف أعجازًا وناءَ بكَلْكَلِ

ولو كانت للترتيب؛ لقدم الكلكل (وهو الصدر)، ثم الجوز(وهو الوسط)، ثم الأعجاز. وغير ذلك كثير.

القول الثاني: أنها للترتيب، سواءً كانت عاطفة في المفردات أم في الجمل؟ وهو قول بعض الكوفيين، منهم

(**15**) الحدود في علم النحو، للبجائي(433).
(**16**) علل النحو، لابن الوراق (377).
(**17**) شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام (301).
(**18**) أخرجه الإمام أحمد برقم (23265)، مسند أحمد، لأحمد بن حنبل (370/38).
(**19**) ديوان امرؤ القيس(ص48).

ثعلب وابن درستويه، حكاه عنهم جماعة من النُّحاة، وعزاه جماعة إلى الإمام الشافعي رحمة الله عليه[20]، **واستدلوا بعدة أدلة:** بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾[البقرة:158]. وبالحديث الثابت عن جابر رضي الله عنه في صفة الحج بقوله: إن النبي ﷺ لما خرج إلى السعي قرأ هذه الآية، وقال: (نبدأ بما بدأ الله به)، والحديث عند مسلم[21]، وعند غيره – النسائي[22]، والدار قطني[23]– بصيغة الأمر: (ابدؤوا بما بدأ الله به)، وسنده صحيح عند الألباني[24]، فلو اقتضت (الواو) الترتيب لما احتيج إلى ذلك، ولكان التعليل وقع بمدلول (الواو) لابتداء الله تعالى بالصفا. **القول الثالث:** أنَّ (الواو) للترتيب حيثُ يستحيل الجمع، وهو مذهب الفرَّاء فيما حكاه عنه كثيرون[25]، كقوله تعالى: ﴿ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ﴾ [الحج:77]. **والراجح أنها للجمع**، ولا يلتفت إلى القول بأنها للترتيب، فذلك يخالفه نصوص القرآن الكريم، كتقديم محمد ﷺ، وعطف الأنبياء عليه في غير ما موضع، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ﴾ [البقرة: 136]، وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: 3]، وغيرها من النصوص. والجمع يقتضي التشريك في اللفظ و المعنى، كما قال ابن مالك: (فالعطف مطلقًا بواوٍ...)، وهو ما أشار إليه ابن هشام[26] آنفًا نقلًا عن السيرافي. وعلى هذا فقولهم: جاء زيدٌ وعمروٌ، دلَّ ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما، واحتمل كون عمرو جاء بعد زيد، أو جاء قبله أو جاءا معًا، ولا يتبين ذلك إلا بقرينة نحو: جاء زيدٌ وعمروٌ بعده، وجاء زيدٌ وعمروٌ قبله، وجاء زيدٌ وعمروٌ معه. «وإن دلَّت على الترتيب أو التعقيب فمن دليل خارجي، وأما لذات (الواو) فلا، ولذلك قال بعضهم: تعطف اللاحق على السابق، وتعطف السابق على اللاحق، وتعطف المصاحب على مصاحبه، وكل منها قد يقع»[27].

معاني واو العطف: لواو العطف معانٍ كثيرة، فتأتي لمطلق الجمع، وغيره، ومشابهة لبعض حروف العطف، ومشاركة لحروف أخرى، على النحو التالي:

أولًا: مطلق الجمع: تأتي واو العطف لمطلق الجمع في عدة مواضع منها:

1– عطف الشيء على صاحبه: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾[العنكبوت:15]. [وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ] معطوف على الضمير، ومعناها الجمع، ويكون التقدير: (فأنجيناه وأنجينا أصحاب السفينة)، وقدم الضمير على أصحاب السفينة؛ تماشيًا مع الترتيب النحوي للكلام؛ فيقدم الضمير على الاسم الظاهر، لما له من

(**20**) ينظر معاني النحو، للسامرائي (216/3)، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، للعلائي (68).
(**21**) صحيح مسلم، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم، رقم (1218)، للإمام مسلم (886/2).
(**22**) سنن الدار قطني، باب المواقيت رقم (2579)، للدار قطني (289/3).
(**23**) سنن النسائي، باب المواقيت، رقم (2962)، للنسائي (236/5).
(**24**) ، صحيح وضعيف سنن النسائي برقم (2962)، للألباني (34/7).
(**25**) ينظر الفصول المفيدة في الواو المزيدة، للعلائي (72).
(**26**) شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام(301).
(**27**) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، للحازمي (452).

أهمية. وقد تكون (الواو) للمعية، ومعناها الجمع كذلك، ويكون التقدير: (فأنجيناه مع أصحاب السفينة)، والعطف أولى.

2– عطف الشيء على سابقِهِ: ﴿وَلَقَد أَرسَلنَا نُوحا وَإِبرٰهِيمَ﴾ [الحديد:26]، فهنا عطف إبراهيم المتأخر على سابقه نوح عليهما السلام.

3– عطف الشيء على لاحقه: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِي إِلَيكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبلِكَ﴾ [الشورى: 3]. فـ(الواو) هنا جمعت بين الوحي إلى النبي – ﷺ – (يوحي إليك)؛ وبين الوحي إلى الذين من قبله (وإلى الذين من قبلك)، ولعل في تقديم ذكر النبي ﷺ، وذكر ما يوحى إليه قبل ذكر غيره، تأكيدًا على أنَّ الوحي الذي أنزل إليه ﷺ هو الوحي الذي أُنزل على من قبله، وفيه تقرير أنّ الله هو الموحي بجميع الرسالات لجميع الرسل، وأن رسالته ﷺ هي امتداد لتلك الرسالات، والله أعلم.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذ أَخَذنَا مِنَ ٱلنَّبِيّٖنَ مِيثَٰقَهُم وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ وَإِبرٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبنِ مَريَمَ﴾ [الأحزاب:7]، في قوله: (ومنك). قدَّم رسول الله[محمدًا ﷺ] على نوح ومن بعده [عليهم السلام]؛ لأن في هذا العطف بيان فضيلة هؤلاء، لأنهم أولو العزم وأصحاب الشرائع، فلما كان محمد ﷺ أفضل هؤلاء قُدِّم عليهم[28]. وإلى ما سبق أشار ابن مالك بقوله[29]:

فاعطفْ بواوٍ لاحقًا أو سابقًا ..... في الحكم أو مصاحبًا موافقًا

4– عطف الخاص على العام: أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله: يعطف بها بعض متبوعها تفصيلا»[30]، كقوله تعالى: ﴿وَرُسُلِهِۦ وَجِبرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة:98]، وقوله: ﴿حافظوا عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلوُسطَىٰ﴾ [البقرة:238]، العطف على الخاص بعد العام (جبريل، وميكال بعد ذكر الرسل عليهم السلام، والصلاة الوسطى بعد الصلوات) تخصيصًا لهم بالذكر – وإن دخلت في العام – وتفضيلاً لهم وتشريفًا، وبيان أنَّ المعطوف جزء من المعطوف عليه لا ينفك عنه.

ثانيًا: (واو) العطف للجمع وغيره

ذكر النحاة مواضع جاءت (واو) العطف تفيد معنى الجمع، وربما أفادت غيره، منها:

1– عطف مَا حَقه التَّثْنِيَة أَو الْجمع (حيثُ تعذر الجمع والتثنية) عند اختلاف الأسماء، نحو: جاء محمد، وعلي، ووائل، أو: سار مطيعٌ، وصالحٌ. وَ نَحْو قَول الفرزدق[31]:

(**28**) مدارك التنزيل وحقائق التأويل، للنسفي (18/3).
(**29**) ألفية ابن مالك، لابن مالك (47).
(**30**) شرح التسهيل لابن مالك (350/3).
(**31**) البيت من الكامل ، ديوان الفرزدق، للفرزدق (173/1).

إن الرزية لَا رزية مثلهَا ..... فقدان مثل مُحَمَّد وَمُحَمّد

نُعِيَ للحجاج ابنه وأخوه، واسم كلٍّ منهما محمد، فقال: سبحان الله محمد ومحمد في يوم! أي: محمد ابني، ومحمد أخي، وإياهما عنى الفرزدق بقوله السالف. فـ(الواو) العاطفة بـ(محمد) على (محمدٍ)- فيها معنى الجمع (فقد الاثنين)، وكان أيسر عليه أن يقول المحمدين- لمراعاة وزن البيت؛ حتى لا يختل، ويمكن أن يقال كذلك: إرادة التكثير اللفظي، كما في: أعطيتك مائة ومائة، إذ المقام مقام للمصاب، وتفخيم لشأنه، فالعطف أليق به، كما تقدم[32]. وَقَول أبي نواس[33]:

أَقَمْنَا بهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وثالثًا ..... وَيَوْمًا لَهُ يَوْم الترحُّل خَامِس

فالواو التي عطفت(يومًا ويومًا وثالثًا...) معناها الجمع، أي: أقمنا أيامًا مجتمعة.

على الرغم مما أُخذ على أبي نواس تكراره، وأنه سخافة، واختلافهم في عدد الأيام المذكورة أهي أربع، أم سبع أم ثمانٍ، إلا أن في ذلك مغزى يتبين من خلال السياق، فقد «كرر ذلك لمعنى لم يوجد إلا في هذا التكرار، وهو أن المقام في هذه الحالة مقام وصف لأيام قطعها في لذة، فأخذ يعددها أفرادًا غير جملة، ويقول: أقمنا بها يومًا ويومًا ويومًا، كالمتلذذ بهيئة كلِّ يوم استحضرها في ذهنه، وما مرَّ لهم فيها من أنواع اللذات والمسرات»[34].

2- عطف عَامل محذوف-بَقِي معمولُه- على عَامل آخر مَذْكُور، يجمعهما معنىً وَاحِد، كَقَوْلِ الشاعر[35]: إذا ما الغانياتُ برزنَ يوماً ..... وزجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا

اختلف النُّحاة في هذا على **قولين**: **الأول**: أنه من باب عطف جملة على أخرى، بإضمار فعلٍ ناصب للاسم على أنه مفعول به، وهذا قول الفراء، والفارسي، ومن تبعهما[36].

الثاني: العطف (من باب عطف الشيء على الشيء)، والمعنى فيهما مختلف، واستدلوا بالبيت السَّابق، وشواهد ذلك كثيرة، منها قول الشاعر[37]:

فَعَلَا فروع الأَيْهُقَانِ وأَطْفَلَتْ ..... بالجَلْهَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا ونَعَامُهَا

(**32**) ينظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (213/1).
(**33**) البيت من الطويل لأبي نواس، ديوان الحسن بن هانئ (300).
(**34**) نصرة الثائر على المثل السائر، للصفدي (ص 75).
(**35**) البيت من الوافر للراعي النميري في ديوانه، (ص 269).
(**36**) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (218/2).
(**37**) البيت من الكامل للبيد بن ربيعة، ديوان لبيد بن ربيعة (107).

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.17

فعطف(نعامها) على (ظباؤها)، والنعام لا تُطْفِلُ، وإنما تَبِيضُ، وقال الآخر[38]:

يا ليت بَعْلَكِ في الوَغَى ..... متقلّدًا سيفًا ورُمْحًا

فعطف (رمحًا) على (سيفًا)، وإن كان الرمح لا يتقلّد، وقال الآخر[39]:

علفتها تبنًا وماء باردًا ..... حتى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

فعطف ماءً على تبنًا، وإن كان الماء لا يعلف، وقال الآخر[40]: (شرَّاب أَلْبَان، وتمرٍ، وأَقِطْ ...)، فعطف تمرًا على ألبان، وإن كان التمر لا يشرب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱمسَحُواْ بِرُءُوسِكُم وَأَرجُلَكُم﴾ [المائدة:6]، فعطف الأرجل على الرؤوس، وهي لا تُمْسَحُ. وهذا مذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، وأبي عبيدة، والأصمعي، واليزيدي؛ حيث لا حذف، وأن ما بعد الواو معطوف، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يَصِحُّ انصبابه عليهما؛ فيؤول (زجَّجْن) بـ(حسَّنَّ)، و(علفتها) بـ(أنلتها)[41]. فيكون من باب التضمين، والتَّوسع في معنى الأفعال؛ وهو سائغٌ، ووارد في لغة العرب. ولعلَّ القول الأول الرَّاجح من القولين السَّابقين، باعتبار حذف عاملٍ يدل عليه السياق، فـ «الإضمار مع قوة الدّلالة أحسن من الإظهار، وأدخل في البلاغة والفصاحة»[42]. وهو من قبيل الإيجاز، من باب عطف جملة على أخرى، وعلى كلا القولين، فالواو العاطفة أفادت معنى الجمع.

3– عطف الشَّيْء على مرادفه، نَحْو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَشكُواْ بَثِّي وَحُزنِي إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف:86]، فعطف (حزني) على (بثي) مع ترادفهما، والقصد منه التأكيد. ونحو قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيهِم صَلَوَٰت مِّن رَّبِّهِم وَرَحمَة﴾[البقرة:157]، فعَطفُ الرحمة على الصلاة، تكلَّم فيه المفسرون كثيرًا، وعللوا له تعليلات كثيرة، من ذلك: تغايرهما، فالرحمة غير الصلاة، وكذلك: «الصلاة في الأصل الدعاء، ومن الله ما يترتب عليه من البركة والمغفرة والرحمة، جمعها للتنبيه على كثرة أنواعها، وذكر الرحمة بعدها تأكيداً»[43]. وجاء في التفسير الوسيط: «...، وعطف – سبحانه – الرحمة على الصلوات؛ ليدل على أن بعد ذلك الإقبال منه على عباده إنعامًا واسعًا، وعطاءً جزيلًا في الدنيا والآخرة»[44]. وقيل: لاتساع الرحمة، للتأكيد عليهم رحمة بعد رحمة[45]. ونرى أنه لا مانع أن تكون كل تلك التعليلات مقصودة، وتحتملها الآية، ومعناها – في

(**38**) البيت من الكامل بلا نسبة في الخصائص لابن جني (433/2).
(**39**) البيت من الرجز، بلا نسبة في الخصائص، لابن جني (431/2).
(**40**) البيت الرجز روته كتب اللغة من غيرِ عزوٍ، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب (52/2)، و الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري (502/2).
(**41**) يُنظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (219/2).
(**42**) غرر الفوائد ودرر القلائد، للمرتضى (375/2).
(**43**) التفسير المظهري، للمظهري (154/1).
(**44**) التفسير الوسيط، للطنطاوي (317/1).
(**45**) لباب التأويل في معاني التنزيل، للخازن (95/1).

كلِّ ما سبق- الجمع.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجا وَلَا أَمتاً﴾[طه:107]، وَقَوله عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام: (ليليني مِنْكُم ذَوُو الأحلام والنهى)[46]. والعطف بـ(الواو) في كلٍ، يظهر معنى الجمعية في (الواو)، (لا ترى فيها عوجًا ولا أمتًا)، نفي لكليهما منفردين أو مجتمعين، والذي أفاد الأخير تكرار (لا) في (ولا أمتا)، وأظهر أن (الأَمتَ) فيه زيادة معنى على العوج. وكذلك الحديث.

وبالجملة فالعطف بـ(الواو) بين مترادفين؛ لزيادة فائدة في الثاني ليست في الأولى، وللدلالة على المغايرة، بحيث لو طرح الأول سيكون الثاني مفسرًا له، والله أعلم.

4- اقترانها بـ (إما)، نَحْو قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرا وَإِمَّا كَفُورًا إِنَّا أَعتَدنَا لِلكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ﴾[الإنسان 3-4]. «قدّم أوّلًا ذكر الشاكر ثم الكفور، ثم عاد بالذكر على الثاني دون الأول. ففيه لف ونشر غير مرتَّب»[47]، ودلالة ذلك، قال الحلبي: «ظاهر فيه التخيير، ويجوز الإباحة»[48]، وعلى الثاني فمعنى الجمع ظاهر في (الواو)، ولعل الأقرب أن يكون من باب التفصيل، مع جواز الجمع. كقولك: ذاكر إما النحو وإما الصرف.

5 – اقترانها بـ (لَا) إن سبقت بِنَفْي، وَلم تقصد الْمَعِيَّة[49]، نُحو: مَا قامَ زيدٌ وَلَا عَمْروٌ؛ لإفادة أَن الْفِعْل منفيٌّ عَنْهُمَا فِي حالتي الِاجْتِمَاع والافتراق، وَمِنْه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمولُكُم وَلَا أَولَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُم عِندَنَا زُلفَىٰ﴾[سبأ:37]، فبذكر «لا» عُلِمَ نفي التقريب عن الأموال والأولاد مطلقًا، أي في افتراقٍ وفي اجتماع، ولو تركت؛ لاحتمل أن يكون المراد نفي التقريب عند الاجتماع لا عند الافتراق[50]، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة:7]، «و (غَيْرِ) هَاهُنَا بِمَعْنَى (لَا)، وَ(لَا) بِمَعْنَى (غَيْر)، وَلِذَلِكَ جاز العطف عليها»[51]. والمراد من زيادة (لا) «المغايرة الواقعة بين النوعين وبين كل نوع بمفرده، فلو لم يذكر(لَا)، وقيل (غير المغضوب عليهم والضالين) أوهم أن المراد ما غاير المجموع المركب من النوعين، لا ما غاير كل نوع بفرده، فإذا قيل: (ولا الضالين) كان صريحًا في أنَّ المراد صراط غير هؤلاء وغير هؤلاء»[52].

6- اقترانها بـ(لكن)، نَحْو قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَد مِّن رِّجَالِكُم وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب:40]؛ حيثُ جَمع بـ(الواو) العاطفة بين النَّفي والإثبات (نفي كونه ﷺ أبا أحد من رجال

(46) رواه مسلم، باب تسوية الصفوف وإقامتها، رقم (432)، لمسلم بن الحجاج، صحيح مسلم (323/1).
(47) صفوة التفاسير (3/ 472- 473).
(48) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، للسمين الحلبي (112/1).
(49) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (465).
(50) ينظر شرح التسهيل، لابن مالك (351/3)..
(51) معالم التنزيل في تفسير القرآن، للبغوي (77/1).
(52) بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية (34/2– 35).

المسلمين...، وأثبت رسالته ...)، والله أعلم.

7– عطف العقد على النيف إذا وقعا دفعة كأحد وعشرين، فإن تأخر وقوع العقد جاز أن تقول: قبضت ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين[53]، نحو: أحدُ وَعِشْرُونَ، ستٌّ وسبعون، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُۥ تِسع وَتِسعُونَ نَعجَة﴾[ص:23]، وهكذا.... . أفادت (الواو) العاطفة في قوله: (تسعٌ وتسعون) الجمع بينهما.

8– عطف الصِّفَات المتفرقة، ومنعوتها واحد، رأيت محمدًا القائد والشاعر والخطيب، وكَقَوْلِ الشاعر[54]:

بَكَيْت وَمَا بكا رجل حَزِين ..... رُبْعينِ؛ مسلوبٍ، وبالٍ

يفيد العطف بـ(الواو) معنى الجمع في النعوت المتفرقة، وتقرير هذا الوصف وتحقيقه، كما ذكر ابن القيم في (بدائع الفوائد): «إن الواو تقتضي تحقيق الوصف المتقدم، وتقريره، يكون في الكلام متضمنًا لنوع من التأكيد من مزيد التقرير، وبيان ذلك بمثال نذكره مرقاة إلى ما نحن فيه، إذا كان لرجل مثلًا أربع صفات، هو عالم وجواد وشجاع، وغني وكان المخاطب لا يعلم ذلك، أو لا يقر به، ويعجب من اجتماع هذه الصفات في رجلٍ، فإذا قلت: (زيدٌ عالم)، وكان ذهنه استبعد ذلك، فتقول: (وجواد)، أي وهو مع ذلك جواد، فإذا قدرت استبعاده لذلك قلت: (وشجاع)، أي وهو مع ذلك شجاع، وغني، فيكون في العطف مزيد تقرير وتوكيد، لا يحصل بدونه درأ توهم الإنكار»[55]. جاء في (الكشّاف) في قوله تعالى: ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلقَٰنِتِينَ وَٱلمُنفِقِينَ وَٱلمُستَغفِرِينَ بِٱلأَسحَارِ﴾ [آل عمران:17]، «الواو المتوسطة بين الصفات للدلالة على كمالهم في كل واحدة منهما»[56].

9– عطف الْمُقدم على متبوعه للضَّرُورَة، كَقَوْلِ الشاعر[57]:

أَلا يَا نَخْلَةً من ذَات عرق ..... عَلَيْك وَرَحْمَةُ الله السَّلَام

فقد قدّم المعطوف، وهو (رحمة الله) على المعطوف عليه، وهو (السّلام)، وقد خرَّجَه النُّحاة على قولين: للضّرورة الشّعريّة، والقول الآخر قول أبي الفتح ابن جني: «وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفًا على الضمير في (عليك)، وذلك أن (السلام) مرفوع بالابتداء، وخبره مقدَّم عليه، وهو (عليك)، ففيه إذًا ضمير منه مرفوع بالظرف، فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم»[58]. واو العطف في قوله: (ورحمة الله)، كأنه قال: عليك السلام ورحمة الله مجتمعان. ويبدو أنَّ التخريج الأول أولى، فللضرورة

(53) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، للصبان (135/3).
(54) البيت من الوافر، نسبه سيبويه في الكتاب لرجل من باهِلَة، الكتاب (431/1).
(55) بدائع الفوائد (191/1).
(56) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، (343/1).
(57) البيت من الوافر للأحوص، بلا نسبة في الخصائص (388/2).
(58) الخصائص (388/2).

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.17

الشعرية قُدِّم المعطوف على المعطوف عليه، وهذا جائز ووارِدٌ كثيرًا في شعر العرب، والقول بغيره تكلف. وفي التقديم تزيين للكلام في البيت، لا يكون بغيره.

10– العطف على الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض، كَقَوله تعَالَى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ [النساء:1]. عند من قرأ في الأرحام «بالخفض، وهي قراءة حمزة –أحد القراء السبعة– وإبراهيم النخعي، وقتادة، ويحيى بن وثاب، وطلحة بن مصرف، والأعمش[59]»، وهو مذهب إليه الكوفيون، والمعنى: اتقوا الله الذي تساءلون به، وتتساءلون بالأرحام.

ثالثًا: مشابهة (واو) العطف لبعض أحرف العطف: تشابه (الواو) غيرها من حروف العطف، سواءً أكان معنى الجمع حاضرًا بصورة مباشرة أم غير مباشرة، ومن ذلك:

1– العطف على اسمٍ لا يُكتفى الكلام بالمعطوف عليه – وذلك في الأفعال التي لا يكتفى بذكر الفاعل فقط – واشترط النُّحاة لذلك شرطين[60]: **الأول**: أن يكون ما بعدها مصاحبًا لما قبلها في الحكم. **الأخير**: أن يكون القصد الإخبار عن فعل واحدٍ لا عن فعلين، كنحو: جلست بين زيد وعمرو– يقتضي مصاحبتهما معًا في الجلوس بينهما، ولا يصح غير ذلك، كـ: اختصم، واصطفّ، وما كان من الأفعال على وزن تفاعل، نحو: اختصم زيدٌ وعمروٌ، وتنافس سعيدٌ وبكرٌ، يقول ابن مالك:

واخصص بها عطف الذي لا يغني ..... متبوعه كاصطفَّ هذا وابْنِي

فلا يصِحُّ أنْ يؤتى بحرفٍ غير (الواو) في هذا المقام؛ لأن نسبة الحدث إلى الثاني كنسبته إلى الأول، يعني: وقعا معًا، حينئذٍ لا يمكن أن يُؤتى بـ (الفاء)، ولا بـ (ثُمَّ)؛ وهو ينافي الاشتراك في معنى الجمع في الفاعلية والمفعولية معًا. وتشابهها فِي هَذَا الحكم (أم) الْمُتَّصِلَة فِي نَحْو قولك: سَوَاء عَليّ أَقمت أم قعدت، فَإِنَّهَا عاطفة مَالا يسْتَغْنى عَنهُ.

2– عطف الْعَام على الْخَاص وَبِالْعَكْسِ، فَالْأول، نَحْو: ﴿رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيۡتِيَ مُؤۡمِنا وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾[نوح:28]، بدأ بنفسه ثم بأبويه، ثم عمَّم لجميع المؤمنين والمؤمنات، ليكون ذلك أبلغ وأجمع[61]، وَالثَّانِي نَحْو: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ ...﴾[الأحزاب:7]. «ويلاحظ في هذه الآية البدء بذكر خاتم الأنبياء قبل نوح (وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ)، ثم ذكر بقية أولي العزم من مشاهير الرسل – حسب تسلسلهم التاريخي قبل الرسالة المحمدية؛ لأنه وارث رسالاتهم، وخاتمهم الذي أرسله الله إلى الناس جميعًا»[62]. ويشابهها فِي هَذَا الحكم الْأَخير (حَتَّى)، كـ: مَاتَ النَّاس حَتَّى الْأَنْبِيَاء،

(59) الإنصاف في مسائل الخلاف (379/2).
(60) ينظر المقاصد الشافية، للشاطبي (79/5).
(61) صفوة التفاسير، للصابوني(430/3).
(62) التيسير في أحاديث التفسير، لمكي الناصري (105/5).

وَقدم الحجيجُ حَتَّى المشاة، فَإِنَّهَا عاطفة خَاصّا على عَام. **رابعًا: مشاركة (واو) العطف غيرها في المعنى:** تأتي (واو) العطف بمعنى حروف أخرى، منها: **1– (أو)**: قد تخرج الواو عَن إِفَادَة مُطلق الْجمع[63]، فتستعْمل بِمَعْنى (أَو)، وَذَلِكَ على ثَلَاثَة أَقسَام: أَحدهَا: أَن تكون بمعناها فِي التَّقْسِيم، كَقَوْلِك: الْكَلِمَة اسْم وَفعل وحرف، ومن ذلك قول الشاعر[64]: وننصر مَوْلَانَا ونعلم أَنه ... كَمَا النَّاس مجروم عَلَيْهِ وجارم مِمَّنْ ذكر ذَلِك ابْن مَالك فِي التُّحْفَة، وَالصَّوَاب أَنَّهَا فِي ذَلِك على مَعْنَاهَا الْأَصْلِيّ إِذْ الْأَنْوَاع مجتمعة فِي الدُّخُول تحت الْجِنْس، وَلَو كانت (أَو) هيَ الأَصْل فِي التَّقْسِيم لَكَانَ اسْتِعمالها فِيه أَكثر من اسْتِعمَال الْوَاو. قال ابن مالك: «استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال (أو)»[65]. ولعل قصد ابن مالك أن استعمال (الواو) في التقسيم أظهر من (أو)، وهو ما أشار إليه ابن هشام: «ومجيء (الْوَاو) فِي التَّقْسِيم أَكثر لَا يَقْتَضِي أَن (أَو) لَا تَأتي لَهُ؛ بل إثباته الأكثرية للواو يَقْتَضِي ثُبُوته بقلة لـ (أَو)»[66]. وَالثَّانِي: أَن تكون بمعناها – أي بمعنى أو – فِي الْإِبَاحَة، وقد قال الزَّمَخْشَرِيّ بعد ذكر قوله تعالى: ﴿تلكَ عَشَرَة كَامِلَة﴾ [البقرة:196]: «الواو قد تجيء للإباحة في نحو قولك: جالس الحسن وابن سيرين. ألا ترى أنه لو جالسهما جميعًا أو واحدًا منهما كان ممتثلا، ففذلكت[67] نفيًا لتوهم الإباحة». وَالثَّالِث: أَن تكون – بمعنى (أو) **– فِي التَّخْيِير–** قَالَه بَعضهم فِي قَوْله[68]:

وقالُوا نَأَتْ فاخْتَرْ لَها الصَّبرُ والبُكا ..... فَقلت البكا أشفى إذن لغليلي

(الصبر والبكاء)، مَعْنَاهُ أَو الْبكاء؛ إِذْ لَا يجْتَمع مَعَ الصَّبْر. وعند مناقشة ما سبق يتبين أن للنُّحاة أقوالًا في معنى جواز مجيء (الواو) بمعنى (أو) في أحد ثلاثة معان: التقسيم– وهذا لا غبار عليه، والإباحة والتخيير، وهما اللذان اُختلف فيهما، فالزمخشري يذهب إلى «أنَّ الواو بمعنى (أو) للإباحة كما سبق، و ابن هشام ينكر ذلك، وقد ردَّ بقوله: «وَهَذَا أَيْضًا مَرْدُود؛ لِأَنَّهُ لَو قيل جَالس الْحسن وَابْن سِيرِين كَانَ الْمَأْمُور بِهِ مجالستهما مَعًا، وَلم يخرج الْمَأْمُور عَن الْعهْدَة بمجالسة أَحدهمَا هَذَا هُوَ الْمَعْرُوف من كَلَام النَّحْوِيين»[69]. وعلى كل حالٍ، فالراجح أنَّ معنى (واو) العطف في الجمل التي بمعنى (أو) يحكمها السياق الذي وضعت له، فتكون بمعنى (أو) الدالة على الجمع و الاشتراك (أي: الإباحة)، أو أحدهما (أي: التخيير).

2– بَاء الْجَرّ: مثَّلُوا لذلك بـ: أَنْت أعلم وَمَالك، وبعت الشَّاء شَاة ودرهمًا قَالَه جمَاعَة[70]. وسِيبَوَيْه يقول:

(63) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (468).
(64) البيت من الطويل لعمرو بن براقة النهمي، شرح التصريح على التوضيح (666/1).
(65) الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي (167).
(66) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 92).
(67)) الفَذْلَكَة: جُمْلَةُ عَدَد قد فُصِّلَ، تاج العروس مادة (ف ذ ل ك) (293/27)،
(68) وهو بلا نسبة في تاج العروس (40/ 519).
(69) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (90).
(70) المصدر السابق (469).

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.17

«إنَّما يريد شاةً بدرهمٍ، ويَجعل بدرهمٍ خبزًا للشاة، وصارت الواوُ بمنزلة الباء فِي المعنى. وتحقيقه أَن الْوَاو للْجمع والاشتراك وَالْبَاء للإلصاق، وهما من وادٍ وَاحِد، فيسلك بِهِ طَرِيق الِاسْتِعَارَة»[71]. ويفهم من ذلك أنَّ (الواو)- وإن كانت بمعنى الباء حقيقةً – إلا أنها تدل على الجمع ولو مجازًا.

3- (مِنْ): جاء في الكليات عَن ابْن السيرافي أَن: «الْوَاو تَجِيء بِمَعْنى (مِن)، وَمِنْه قَوْله: (لَا بُد وَأَن يكون)»[72]، وظاهر الكلام (لابد وأن يكون ...) بمعنى مجموعان، إلا أنَّ (الواو) بمعنى (من)، إذا اقتضى ذلك السياق.

(**71**) الكتاب (393/1).
(**72**) الكليات، للكفوي (923).

المبحث الثاني

واو الجمع بوصفها اسمًا بمعنى (مع)

تأتي (واو) الجمع بمعنى (مع) قبل اسمٍ، فينصب في أغلب أحواله على تفصيل، أو يأتي بعدها فعل، فينصب إما بها، أو بـ(أن) مضمرةً بعدها إذا سُبقت بنفي أو طلب، وذلك على خلاف.

«وإنَّما أتت الواو محل (مَعَ) اختصارًا وتوسُّعًا، وأُقِيمَت مُقامها دون غَيرِهَا؛ لتقارب مَعْنَاهُمَا؛ لأنَّ (مَعَ) للمصاحبة، و(الوَاو) للْجمع، والاجتماع مصاحبة»[73].

أولًا: واو المعية قبل الاسم (المفعول معه): تدل واو المعية على الجمع والمصاحبة بين أمرين في وقتٍ واحد، مسبوقة «بفعلٍ ظاهرٍ أو مُقدَّرٍ، أو مِن اسمٍ يشبه الفعل (استوى الماءُ والخشبَةَ)، ومثال المقدّرة: (كيف أنتَ وقَصْعَةً من ثريدٍ؟) تقديره: كيف تكونُ، ومثال الاسم المشبه للفعل: (حسبك وزيدًا درهمٌ)»[74]. تكون (الواو) بمعنى الجمع لاحقة للأسماء في المفعول معه، وتأتي بمعنى (مع)، قال أبو علي: «وجميع باب المفعول معه الواقع فيه (الواو) بمعنى (مَعَ)، وإنما وقعت (الواو) بمعناها لما بينهما من المقاربة في المعنى، وذلك أن معنى (مَعَ): المصاحبة، ومعنى الواو الاجتماع، والمصاحبة ضربٌ منه، فهذا وقوع الواو للاجتماع مُعَرَّى من العطف، والدليل على أنّها معرَّاةٌ منه، أنها لم تُدخِل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها كما تدخله في إعرابه في نحو: جاءَ زيدٌ وعمروٌ[75].

شروط عملها: تعمل (واو) الجمع التي بمعنى (مع) بشروط أبرزها:

1– أن يكون الاسم بعدها فضلة لا عُمْدة، فإن كان عُمْدة، فلا تعمل، نحو: اشترك محمدٌ وصالحٌ، لم يجز نصبه على المعية، بل يجب عطفه على ما قبله، فتكون (الواو) عاطفة.
2– أن تسبق بفعلٍ أو ما في معناه قياسًا، أو بـ (ما) أو (كيف) سماعًا، فإن لم يسبق– نحو: كلّ طالب وكتبه – كان معطوفًا على ما قبله، وكل مبتدأ، وطالب مضاف إليه، وكتبه معطوف على كل.
3– وأن تكون بمعنى(مع). فلا تكون عاطفة، ولا حالًا، نحو: جاء محمد و صالح قبله، أو بعده، فـ(الواو) هنا ليست بمعنى (مَعَ)، حتى لا يكون الكلام فاسدًا. ولا نحو: «جاء زيدٌ والشمسُ طالعة. ومثالُ ما اجتمعت فيه الشُّروطُ: «سرتُ و البحر. وما لكَ وسعيدًا؟ وما أنت وسليمًا.

حالات الاسم الواقع بعد الواو: للاسم الواقع بعد (الواو) ست حالات[76]:

(**73**) اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري (281/1).
(**74**) اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ (368/1).
(**75**) التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي(242/4).
(**76**)) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، للأشموني(497/1).

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.17

1– النصب وجوبًا، حيثُ لا يصح تشريكه في حكم ما قبله، نحو: «سهرتُ والنجم». وَمِنْه قَول كَعْب بن جعيل شَاعِر تغلب([77]): فَكان وَإِيَّاهَا كحران لم يفق ... عَن المَاء إِذْ لاقاه حَتَّى تقددا

والشَّاهِد فِيهِ نصب (إِيَّاهَا) على أنه مَفْعُول مَعَه، تعين ذلك لقبح العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد. **2– العطف وجوبًا في موضعين:** الأول: حيث يجب التشريك في الحكم، كقولك: تنافس مازنٌ وسعيدٌ، والآخر؛ حيث لا ناصب للمفعول معه، كقول النُّحاة: كل رجل وضيعته، فَيتعين العطف، إذ لَا ناصب لَهُ وَلَا مَا يطْلب الْفِعْل. وَالْخَبَر هُنَا مُقَدّر مَعْنَاهُ مقترنان، وَنَحْو ذَلِك. **3– جواز الوجهين، والنصب على المعية أرجح**، ويكون ذلك في موضعين: **الأول**؛ حيث يلزم من العطف ضعف من جهة الصناعة النحوية الثابتة أصولها باستقراء كلام العرب. وذلك أن العرب لا تعطف على الضمير المرفوع المتصل البارز أو المستتر، إلا أن يفصل بينهما بفاصل، نحو: جئت ومحمدًا، يجوز النصب على المعية– وهو الأرجح– والعطف جئت ومحمدٌ. ومثله ما حكاه النحاة: مَالك وزيدًا، وَمَا شَأْنك وعمرًا، وَكَذَلِكَ: قُمْت وزيدًا، فَمن جوز الْعَطف على الْمُضمر الْمَجْرُور من غير إِعَادَة الْخَافِض وعَلى الْمُضمر الْمَرْفُوع مُتَّصِلا من غير تَأْكِيد جوزه هُنَا([78]). وجوز ابْن أبي الرّبيع أَن تكون الْوَاو فِي مثل قَوْلك: مَالك وزيدًا للْعَطْف وَالنّصب بعْدهَا بإضمار الملابسة، وعطفت الملابسة على الْخَبَر، كَأَنَّك قلت: مَا كَانَ لَك وملابستك زيدًا، أَو مَا كَانَ لَك تلابس زيدًا([79]). **والآخر**: أن تكونَ المعيّةُ مقصودةً من المتكلم، فتَفوتُ بالعطف، نحو: لا يَغُرَّكَ الغِنى والبَطَرَ، ولا يعجِبْكَ الأكل والشبَعَ، ولا تهوَ رغَدَ العيشِ والذُّلَّ، فإن المعنى المراد، كما ترى، ليسَ النهيَ عن الأمرين، وإنما هو الأول مجتمعًا مع الآخر. ومنه قول الشاعر([80]):

فَكونوا أَنْتُمُ وبَنِي أَبيكمْ ..... مَكانَ الكِلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ

فالمراد كونوا مع بني أبيكم...، فالنصب على المعية فيما تقدم راجح قوي، لتعيينه المعنى المراد، وفي العطف ضعف من جهة المعنى؛ لأنه يقصد التشريك في الفعل.

4– جواز الوجهين، والعطف أرجح، حيثُ يكون التشريك والجمع بلا مانع، نحو: سافرت أنا وبكرٌ. ومثل قَوْلهم: مَا أَنْت وَزيد، وَقَول الشَّاعِر([81]):

تُكَلِّفُني سَوِيقَ الكَرْم جَرْمٌ ..... وَمَا جَرْم وَمَا ذاكَ السَّوِيق

وَإِنَّمَا كَانَ الرّفْع أَجود؛ لبعد الْعَامِل فِي اللَّفْظ، وَجَاز النصب لدلَالَة الِاسْتِفْهَام على الْعَامِل.

5– مَا يكون فِيهِ الْعَطف وَالنّصب على السوَاء، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذ يَرفَعُ إِبرَٰهِيمُ ٱلقَوَاعِدَ مِنَ

(**77**) البيت من الطويل، الأصول في النحو، لابن السراج (211/1).
(**78**) ينظر ألفية ابن مالك (31).
(**79**) الفصول المفيدة في الواو المزيدة (191).
(**80**) البيت من الوافر، بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه (285/1).
(**81**) البيت من الوافر نسبه سيبويه لزياد الأعجمُ، وقال: «ويقال غيرهُ»، الكتاب (301/1).

ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ﴾ [البقرة:127]، في قوله: (وإسماعيل) إشارة إلى أنّ الرافع إبراهيم وإسماعيل تبع له[82]. وكقولهم: جَاءَ الْبرد والطيالسة؛ لِأَن الْمَجِيء يَصح لكل وَاحِد مِنْهُمَا[83]، فتقول: جاء البرد وجاء الطيالسة، على العطف. وتقول: جاء البرد مع الطيالسة، على أن الواو بمعنى (مَعَ). وعد بَعضهم مِنْهُ قَوْلهم: اسْتَوَى المَاء والخشبة؛ لِأَن مُسَاوَاة كل مِنْهُمَا للْآخر على السوَاء.

6– امتناع الأمرين[84]، في نحو قولهم: علفتها تبنًا وماءً وباردًا، وقوله[85]:

إذا ما الغانيات برزن يومًا ..... وزججن الحواجب والعيونا

فالعطف ممتنع– لأن الماء لا يشارك التبن في العلف– والمعية ممتنعة كذلك– لانتفاء المصاحبة– وبالنسبة لقوله: وزججن الحواجب والعيونا، فإنَّ العيون لا تشارك الحواجب في التزجيج، والعيون مصاحبة للحواجب دومًا، فلا فائدة في الإخبار بذلك، فقيل: يؤول الفعل الأول بفعل يناسب، كـ: (أنلتها) في البيت الأول، ونحو: (زين) في البيت الثاني، أو يقدر عامل محذوف، نحو: سقيتها ماء بارداً وكحلن العيونا[86]. والأظهر أن الجملة تدور مع قصد معنى الجمع – هل التشريك أو المعية، فتدور معه حيث دار، فإن كان القصد من معنى الجمع التشريك، فالراجح العطف، وإن المقصود المعية، فالراجح النصب، فقولك: لا تسر أنت ومحمد، فإن كان النهي القصد منه التشريك، فالعطف أولى، ويكون المعنى نهيهما عن السير مجتمعين، وإن كان النهي عن المعية، فالمعنى لا تسر مع محمد. فالنهي عن السير بصحبة محمدٍ، وليس النهي عن السير.

الناصب للْمفْعول مَعَه: اخْتلف النُّحَاة فِي الناصب للْمَفْعول مَعَه بعد الْوَاو على خَمْسَة أقوال[87]:

1– مَذْهَب سِيبَوَيه وَجمْهور الْمُحَقِّقين أَن نَصبه بالعامل فِيمَا قبله من الْفِعْل أَو مَا فِي مَعناه بوساطة (الْوَاو)، لأنَّ الِاسْم منْصوب، وَالنّصب عمل، وَلابد للْعمل من عامل، و (الْوَاو) غير عاملة للنصب، ولا شيء هنا يصلح للْعَمَل إلاَّ الفعْل.

2– قَول أبي الْحسن الْأَخْفَش ينْتَصب الِاسْم انتصاب الظروف، لأنَّه نَاب عَن (مَعَ).

3– أَنه مَنْصُوب بِفعل مَحْذُوف يدل عَلَيْهِ السِّيَاق، مثل: اسْتَوَى المَاء والخشبة، يقدر: ولابس الْخَشَبَة. وَهَذَا ضَعِيف، لأن الْفِعْل الْمَذْكُور إذا صحَّ أَن يعْمل لم يُجْعَل الْعَمَل لمحْذُوف، والواو غير مانعة في العطف، فكذلك هنا. قَالَه الزّجاج.

(82) عناية القاضي وكفاية الراضي، للخفاجي (396/6).
(83) الفصول المفيدة في الواو المزيدة (ص: 191).
(84) معاني النحو (240/2).
(85) البيت من بلا نسبة في الخصائص، الخصائص (434/2).
(86) معاني النحو (240/2).
(87) الجنى الداني في حروف المعاني (155).

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.17

4– مَذْهَب الْكُوفِيّين أَنه مَنْصُوب على الْخلاف. **5–** أَنَّ الناصب لَهُ (الْوَاو) وحدها؛ لاختصاصها بالاسم، وهذا القول ضعيف، ورُد عليه بأنها لو كانت ناصبة، لجاز اتصال الضمير بها. قَالَه الْجِرْجانِيّ. وبعد استعراض هذه الأقوال فالظاهر أنَّ قياس أبي الحسن الأخفش في نيابة الواو مناب (مع) بـ (غير) تنوب مناب (إلا) قياس بعيد، للفرق بين الأسماء والظروف، والقول بأنه منصوب بفعلٍ محذوف غير ممكن، وقول الكوفيين أن النصب بالخلاف، مردود عليهم بأن الخلاف لا يعمل. لأنه معنى، والمعاني المجردة لم يثبت العمل بها عند جمهور النُّحاة. والقول بجعل (الواو) هو الناصب أمكن من الأقوال السابقة، فمدار العمل عليها، غيرَ أن (الواو) حرف غير مختص، ولم يجعل جمهور النُّحاة للحروف غير المختصة عمل، فهي غير عاملة بنفسها، فلم يبق إلا أنَّ الناصب هو الفعل – أو ما في معناه – بوساطة الواو.

ثانياً: (واو) المعية قبل الفعل:

وهي: التي تُفيدُ حصولَ ما قبلها مع ما بعدها (الاثنان معًا)، فهي بمعنى (مَعَ) الدالة على المصاحبة، يقول عباس حسن: (واو المعية)، أي: (الواو) التي بمعنى: (مع)؛ فهي تدل على الجمع والمصاحبة بين أمرين في وقت واحد»[88].

شرطها: ولا تُقدَّر (أنْ) بعد واو(المعية)، إلا بشرط وقوعها في جواب نفيٍ محضٍ (أو شبهه[89]، أو طلبٍ محض[90] (كالأمرُ بالصيغة أو بالمضارع باللام، والنهيُ، والاستفهام، والترجّي، والتّمنّي، والتَّحضيضُ والعَرْضُ)، «وينصب الفعل بعد واو المعية بـ(أن) مضمرة بعدها؛ ليمكن عطف المصدر المؤول (أن المضمرة والفعل و فاعله ...) على مصدر قبل واو المعية، وهذا المصدر يستنتج من سياق الكلام، وبهذا تكون واو المعية حرف عطف»[91]. وشواهد ذلك على النحو الآتي:

1– بعد النفي، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعلمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُم وَيَعلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، فـ (الواو) بمعنى (مع)، يعلم مضارع منصوب بأن المضمرة بعد (واو) المعية، والفاعل (هو) والصابرين مفعول به، و(أن وما بعدها) في تأويل مصدر معطوف على مصدرٍ مؤول من الفعل السابق، والتقدير: ولما يعلم الله المجاهدين والصابرين.

2– بعد الأمر، نحو: أقبل، وأحسن إليك. كأنه قال: إقبالك، وإحساني إليك في وقتٍ واحد.

(**88**) عباس حسن، النحو الوافي، لعباس حسن (375/4).

(**89**) ويُلحَقُ بالنفي التَّشبيهُ المرادُ به النفي والإنكارُ، نحو: كأنَّك رئيسُنا فنُطيعَكَ! أي: ما أنتَ رئيسنا. وكذا ما أفاد التَّقليل، نحو: (قد يجودُ البخيلُ فيُمدَحَ)، جامع الدروس العربية، للغلاييني (179/2).

(**90**) المراد بالنفي المحض: الخالص من معنى الإثبات، فلا ينتقض معناه، (بإلا) الاستثنائية التي تنقض النفي والنهي، ولا وبنفي آخر بعده يزيل آثره، ويجعل الكلام مثبتًا؛ لأن نفي النفي إثبات. أما الطلب المحض، فهو: ما يدل لفظه صراحة ونصًا على الطلب، ويظهر ذلك في الأمر والنهي والدعاء، أما غيرها من أنواع الطلب، فيجيء معنى الطلب تابعًا لمعنى آخر يتضمنه، والطلب غير المحض هو: الذي يدل عليه باسم فعل أو بلفظ الخبر. ضياء السالك إلى أوضح المسالك (21/4).

(**91**) أدوات الإعراب، للبياتي (269).

3– بعد النهي، كقول الشاعر[92]:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ ..... عارٌ عليكَ، إذا فعَلتَ عظيم

وتقدير الكلام: لا يكن نهيك.... وإتيانك في وقتٍ واحد.

4– بعد التمني، نحو: ليت لي مالًا، وأتصدق منه، ومنه قوله تعالى:(وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) [الأنعام:27]. فـ(الواو) للمعية، و(لا) نافية، و(نكذب) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية، وأن وما بعدها في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم، والتقدير: يا ليتنا لنا ردّ، وانتفاء تكذيب والكون من المؤمنين[93]. وهكذا ....

5– بعد الدعاء، نحو: رب وفقني، وأعملَ صالحًا.

6–بعد السؤال– الاستفهام– نحو: هل زيدٌ في الدار، وأذهبَ إليه.

7– العرض– الطلب بدون حث– نحو: ألا تنزل عندنا وتصيبَ خيرًا.

8– بعد التخضيض– الطلب بحثٍّ– نحو: هلاَّ أكرمت زيدًا ويشكرَ.

9– بعد الترجي – عند من زاده–[94](ويكون الترجي في الأمر الممكن)، كقولهم: لعلك تحسن اختيار الكلام، وتفوز بإعجاب السامعين، ولعل إعجابهم يبرأ من التزيد والتحيف، وتدرك مبلغ توفيقك، وحقيقة أمرك.

الناصب للفعل المضارع بعد واو المعية: اختلف النحاة في عامل النصب في الفعل المضارع على ثلاثة أقوال[95]: **1–** ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف؛ لأن الثاني مخالف للأول، وقد ردَّ عليهم النحويون في غير ما موضع بأنَّ الخُلْف لا يعمل. **2–** وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير (أن)؛ لأن الأصل في (الواو) أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها مشتركة غير مختصة. **3–** وذهب أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ من البصريين إلى أن (الواو) هي الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف. وهذا القول ضعيف؛ لأنه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف، وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه. والصحيح من هذه الأقوال ما ذهب إليه البصريون، إذ إن الأصل في (الواو) أن تكون حرف عطف، مشتركة غير مختصة لا عمل لها.

(**92**) البيت لأبي الأسود الدؤلي، ، ديوان أبي الأسود الدؤلي، للسكري (ص404).
(**93**) إعراب القرآن وبيانه، للدرويش (90/3).
(**94**) ينظر: النحو الوافي (370/4)، وأورد السيوطي أنكار أبي حيان له في همع الهوامع (390/2).
(**95**) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري (453/2).

الفرق بين (واو) المعية قبل الاسم وقبل الفعل: من خلال ما سبق يتبين أنَّ:

– (الواو) قبل الاسم، وقبل الفعل، تتفقان في أنَّ كلتيهما تدلان على الجمع في آنٍ واحد.
– تختلفان في أنَّ الداخلة على الاسم يأتي بعدها اسم منصوب يُعربُ مفعولًا معه، والداخلة على الفعل المضارع تنصبه بـ(أن) مضمرة؛ فالأولى لا عمل لها، والأخرى تعمل النصب بوساطة (أن) مع اختلافٍ بين النُّحاة في ذلك.

فائدة الواو الواقعة قبل الفعل المضارع: تظهر فائدة (واو) المعية قبل الفعل المضارع، في الجمع بين ما بعدها وما قبلها، ويبين ذلك المثال النحوي المشهور: لا تأكلِ السمكَ وتشرب اللبن. وعليه فلا يخلو هذا المثال من أن يكون ما بعد (الواو) يحتمل أحد ثلاثة أوجه– لا غير– وهي: أولاً: جزم ما بعد (الواو) (تشربْ) باعتبار أنّ (الواو) عاطفة، وليست بمعنى (مع)، للنهي عن كل واحد. ثانيًا: رفع الثاني (تَشربُ) للنهي عن الأول خاصة، وإباحة الثاني، فلا يدخل في حكم الأول. ثالثًا: نصب الثاني (وتشربَ) للنهي عن الجمع بينهما؛ باعتبار أنَّ (الواو) بمعنى (مع)، وهو المراد بالمثال.

(واو) الجمع بين العطف والمعية: تشترك (واو) الجمع العاطفة والمعية في ثلاثة أمور:

1–كلٌ منهما بمعنى الجمع. 2– كلٌ منهما تتوسط العامل والمعمول. 3– لا يجوز تقديم ما بعد (الواو) – في كلتيهما– على العامل. **وتختلفان في أمور منها:** واو المعية لا تقتضي مشاركة الثاني للأول في الفعل، بخلاف العاطفة. أنَّ (واو) المعية تجمع بَين الاسمين فِي زمنٍ وَاحِد، وليس كَذَلك (واو) الْعَطف. و(واو) العطف تقتضي التشريك في الحكم، دون النظر إلى الزمن، بخلاف (واو) المعية، إذ تقتضي الاقتران بالزمن، دون النظر إلى الاشتراك في الحكم. وما بعد (واو) العطف يتبع ما قبلها في الإعراب، بخلاف الاسم بعد (واو) المعية؛ فهو منصوب دائمًا.

وبناءً على ما تقدم فإنَّ (واو) الجمع سواء أكانت عاطفة أم معية جاءت لمعانٍ ودلالات فهمت من السياق، كما تبيَّن.

الخاتمة: وأخيرًا فقد وصل البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج:

1) تشترك واوا (المعية والعطف) في معنى الجمع.

2) (واو) العطف معناها الجمع، على مذهب البصريين والكوفيين، وما ورد من الخلاف في ذلك – أنها للترتيب– غير معتبر.

3) تأتي (واو) العطف لمطلق الجمع، كما في: عطف الشيء على صاحبه، وسابقه، ولاحقه، لأسرار ودلائل معنوية، كالأهمية والأفضلية، وغيرها، مما يوجبه السياق.

4) تكون واو العطف للجمع وغيره في مواضع، منها: العطف على ما حقه التثنية أو الجمع، وفي الصِّفَات المتفرقة ومنعوتها واحد، والشَّيْء على مرادفه، واقترانها بـ (لَا)، و (لكن)، وغير ذلك.

5) تشبه واو العطف – التي بمعنى الجمع– بعض أحرف العطف، كـ: (أَمْ) في العطف على اسمٍ لا يُكتفى الكلام بالمعطوف عليه، و(حتى) في عطف الْعَام على الْخَاص وَعَكْسِه، وقد تكون بمعنى (أو)، أو (بَاء) الجر، أو (مِنْ).

6) تكون الواو بوصفها اسمًا، ومعناها الجمع إذا جاءت قبل اسم، يعرب مفعولاً معه، أو جاءت قبل فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة على الأرجح بوساطتها.

7) (واو) المعية التي يأتي بعدها فعل، من شرطها أن تُسبق بنفيٍ محضٍ أو طلب.

8) يمكن أن تصبح (واو) المعية حرف عطف؛ إذا نصب الفعل بـ (أن) مضمرة بعدها؛ ليمكن عطف المصدر المؤول (أن المضمرة و الفعل و فاعله ...) على مصدر قبل (واو) المعية، وهذا المصدر يستنتج من سياق الكلام.

9) (واو) المعية لا تقتضي مشاركة الثاني للأول في الفعل؛ إذ تقتضي الاقتران بالزمن، دون النظر إلى الاشتراك في الحكم؛ بخلاف العاطفة؛ فهي تقتضي التشريك في الحكم، دون النظر إلى الزمن.

10) ما بعد (واو) الجمع العاطفة يتبع ما قبلها في الإعراب، بخلاف الاسم بعد (واو) المعية، فهو منصوب دائمًا.

ثانيًا: التوصيات: توصي الدراسة بـ:

- القيام بدراسة دلالة بقية معاني الواو، فمعانيها كثيرة، جديرة بأن تُدرس.
- دراسة دلالات حروف المعاني في كلام العرب والقرآن الكريم خاصة، لما لذلك من خدمة للغة العربية، لغة القرآن الكريم.

المراجع والمصادر:

القرآن الكريم

1. ابن الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنصاري(1424هـ- 2003م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1.
2. ابن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
3. ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، (1424هـ/2004م)، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1.
4. ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن(1420هـ - 1999م)، علل النحو، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض/ السعودية، ط1.
5. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (1421هـ- 2000م)، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1.
6. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.
7. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري(1400هـ)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، ط20.
8. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
9. ابن مالك محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (1410هـ - 1990م) شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1.
10. ابن مالك، محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله، (ألفية ابن مالك) دار التعاون.
11. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف(1985م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د.مازن المبارك/محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6.
12. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
13. أبو الحسن، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
14. الأزهري محمد بن أحمد بن الهروي، أبو منصور(2001م)، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1.
15. الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، الجرجاويّ، زين الدين المصري(1421هـ)،شرح التصريح

على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
16. الألباني، (محمد ناصر الدين الألباني) صحيح وضعيف سنن النسائي، برنامج منظومة التحقيقات الحديثية – المجاني – من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية.

17. امرؤ القيس (1421هـ – 2000م)، ديوان امرئ القيس، بشرح أبي سعيد السكري، دراسة وتحقيق: د. أنور عليان سويلم، ود. محمد علي الشوابكة، ط1.

18. إيلياء الحاوي (1983م)، شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه: دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، ط1.

19. البجائي، أحمد بن محمد بن محمد الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي، (1421هـ/2001م الحدود في علم النحو دراسة وتحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد 112، السنة 33.
20. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي– بيروت (1420هـ)، ط1.
21. البياتي، ظاهر شوكت (1425هـ-2005م)، أدوات الإعراب، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان. ط1.
22. الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد، (1431هـ – 2010م)، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط1.
23. الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، أبو علي، (1410هـ – 1990م)، التعليقة على كتاب سيبويه، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي.
24. الخازن، علاء الدين علي بن محمد(1415هـ)، لباب التأويل في معاني التنزيل، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1.
25. الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر المصري الحنفي، عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، دار صادر – بيروت.
26. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (1424هـ)، سنن الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.
27. درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية ، (دار اليمامة – دمشق – بيروت) ، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت) ط4.
28. رضا، أحمد (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق) (1377-1380هـ)، معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)، دار مكتبة الحياة – بيروت.

29. الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، تاج العروس من جواهر القاموس المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
30. الزمخشري، أبو القاسم محمود (1407هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي – بيروت، ط3.
31. السامرائي، فاضل صالح (1420هـ - 2000م)، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط1.
32. السكري، أبو سعيد (1418- 1998م)، ديوان أبي الأسود، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ط2.
33. السمين الحلبي أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، (1417هـ- 1996م) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1.
34. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر(1408هـ - 1988م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
35. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
36. الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (1428هـ- 2007م)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، المحقق: د. عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1.
37. شُرَّاب، محمد بن محمد حسن (1427هـ - 2007م)، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1.
38. الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (1373هـ - 1954م)، غرر الفوائد ودرر القلائد، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1.
39. الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد (1421هـ - 2001م) مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1.
40. الصابوني، محمد علي (1417هـ- 1997م)، صفوة التفاسير، دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، ط1.
41. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (1417هـ -1997م)حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1.
42. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، نصرة الثائر على المثل السائر.
43. طنطاوي، محمد سيد، (1997- 199م)، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة – القاهرة، ط1.
44. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط15.

54. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين(1416هـ 1995م)، اللباب في علل البناء والإعراب، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط1.
46. العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي (1410هـ 1990م) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، المحقق: حسن موسى الشاعر، دار البشير – عمان، ط1.
47. الغلاييني، مصطفى بن محمد (1414هـ- 1993م)، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط28.
48. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (1416هـ- 1995م)، الجمل في النحو ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط5.
49. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي ثم الحموي، أبو العباس، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية – بيروت.
50. الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي، أبو البقاء الحنفي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.
51. لبيد بن ربيعة، (2004م)ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به، حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط1.
52. محمد المكي الناصري (1405هـ)، التيسير في أحاديث التفسير، دار الغرب، بيروت، ط1.
53. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (1413هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1.
54. المظهري، محمد ثناء الله، (1412هـ)، التفسير المظهري، المحقق: غلام نبي التونسي، مكتبة الرشدية – الباكستان.
55. النجار، محمد عبد العزيز (1422هـ)ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، ط1.
56. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (1406 – 1986م)، السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط2.
57. النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد(1419هـ – 1998م)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: يوسف علي بديوي، وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1.